

Distr.: General
12 August 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السادسة والستون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية
المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١١ آب/أغسطس ٢٠١١ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة

أجدني مضطراً لأن أكتب إليكم، مرة أخرى، بشأن تدهور الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. فقد سبق أن وجهت رسالة مؤرخة ٨ آب/أغسطس ٢٠١١ (A/ES-10/526-S/2011/500) بشأن الإعلان غير القانوني والطائش والاستفزازي الذي صدر يوم الخميس، ٤ آب/أغسطس ٢٠١١، والذي أعلنت فيه إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، الموافقة على بناء ٩٠٠ وحدة استيطانية إضافية في المستوطنة المسماة "حار حوما"، الواقعة في جبل أبو غنيم في القدس الشرقية المحتلة. ولم يمض سوى أسبوع واحد حتى بادرت السلطة القائمة بالاحتلال إلى الإعلان اليوم بكل خزي، وبمنتهى الغطرسة والتجاهل للقانون الدولي وللنداءات التي وجهها المجتمع الدولي إلى إسرائيل لكي توضع حدا لحملة الاستيطانية غير المشروعة، عن الموافقة على بناء ٦٠٠ وحدة استيطانية إضافية في المستوطنة المسماة "رامات شلومو" في القدس الشرقية المحتلة.

ولقد بات من الواضح جدا للمجتمع الدولي أن إسرائيل، بإتيانها تلك الأعمال الانفرادية غير المشروعة، ليست مهتمة بإحلال السلام؛ بل هي مهتمة بالأحرى بترسيخ استعمارها للأرض الفلسطينية واحتلالها لها، بما يشمل القدس الشرقية، تتويجاً لـ ٤٤ سنة من الاحتلال. فلا بد للمجتمع الدولي أن يجبر إسرائيل على الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون



الدولي، ووضع حد للاحتلال غير المشروع، بما في ذلك حملتها الاستيطانية، ولا بد أن يشرع بجدية في اتخاذ مزيد من التدابير الفعالة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام ١٩٦٧ بغيّة إنقاذ احتمال تطبيق حل الدولتين.

وهذه الرسالة بمثابة متابعة لرسائلنا السابقة التي بلغ عددها ٣٩٨ رسالة بشأن الأزمة المستمرة التي تكابدها الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وتشكل تلك الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ٨ آب/أغسطس ٢٠١١ (A/ES-10/526-S/2010/500)، سجلاً أساسياً للجرائم التي ما فتئت ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بحق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. فلا بد من محاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على كل ما ترتكبه بحق الشعب الفلسطيني من جرائم الحرب وأعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان، ولا بد من تقديم مرتكبيها إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم نص هذه الرسالة بوصفه وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

السفير

المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة